

الاستقرار الكلي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1980-2005 باستخدام برنامج Eviews 7 ومعطيات بانيل.

سعدية بلقسام

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة إلى تحليل علاقة الاستقرار الكلي بالنمو الاقتصادي، فهدفنا الأساسي هو إيجاد العلاقة المباشرة بين النمو الاقتصادي والاستقرار الكلي في مجموعة من الاقتصاديات، وبهدف الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفردية والزمنية لطواهر النمو نستعمل نماذج المعطيات الطولية الديناميكية (بيانات بانيل) لعينة من دول العالم احتوت على 53 دولة خلال الفترة 1980-2005.

من النتائج التي تحصلنا عليها في هذه الدراسة وجود علاقة مباشرة إيجابية بين النمو والاستثمار وكذلك الرأس المال البشري في العينة المدروسة، أما فيما يخص العلاقة بين النمو والنمو الديمغرافي فإن العلاقة سلبية، غير أن هذه العلاقة تظهر إيجابية في الدول المرتفعة الدخل عند تقسيمنا للعينة المدروسة إلى مجموعات متجانسة، كما توصلنا إلى وجود علاقة سلبية بين النمو والتضخم ما بين النمو وتباين نسبة الصادرات إلى الواردات كمؤشرين لعدم الاستقرار الكلي.

الكلمات المفتاح:

النمو الاقتصادي، الاستقرار الكلي، نماذج النمو، بيانات بانيل، برنامج Eviews 7.

المقدمة:

لقد أصبح النمو الاقتصادي اليوم المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكانت محل اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين والسياسيين في شتى المجتمعات، كونه أضحى المؤشر الاقتصادي الأساسي والمعتمد عليه رسميا في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات وهدف أي سياسة اقتصادية كانت فمن جهة يعكس حقيقة الأداء بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي فكلما كانت قوتها ونشاطاتها الاقتصادية متطورة والظروف التي تباشر بها

محفزة وشفافة، كلما زادت حظوظها في تولي مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالمي وعلى أساس التغيرات الايجابية أو السلبية المسجلة، يتقدم البلد أو يتأخر في القائمة، لذا يعتبر النمو الاقتصادي موضوع بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، إذ أنه هدف من أهم أهداف السياسة الحكومية سواء المتقدمة منها أو المتأخرة وذلك لجملة من الأسباب.

◆ من خلال النمو يمكن رفع المستوى المادي للمعيشة.

◆ عن طريق النمو الاقتصادي يمكن ضمان وزيادة العرض لفرص المعيشة.

◆ عن طريق النمو الاقتصادي يمكن ضمان وزيادة العرض لفرض العمل.

◆ وللمنمو الاقتصادي ضرورة لتلبية احتياجات الحكومة كي تقوم بواجباتها وضرورة أيضا لتحقيق الأهداف الاجتماعية بشكل أفضل.

إذ أن مجمل الدراسات التي تمحورت حول النمو الاقتصادي ظهرت معالمها عند الدول ذات الاقتصاد النامي، والتي لا يزال نموها الاقتصادي يتحقق بفضل ارتفاع مداخيل النفط وتحسن الإنتاج الزراعي وكلا القطاعين لا يمكن التحكم فيهما، فلا بد أن تكون مثل هذه الدراسات دائمة ومتواصلة ، ولأهمية مفهوم النمو الاقتصادي وأثره على قوة الدول وتقدمها في معترك الحياة الدولية بدأت جملة من الأسئلة تطرح نفسها بالبحاح واستنادا على ذلك تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كما يلي:

1. إشكالية البحث:

إلى أي مدى تؤثر مؤشرات الاستقرار الكلي على النمو الاقتصادي، من الجانب النظري و القياسي لهذه الظاهرة المدروسة وما هي هذه التأثيرات

عند إسقاطها على مجموعة من الاقتصاديات خلال الفترة 1980-2005؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردتها كما يلي:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي حددنا مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

◆ كيف يمكن لعدم الاستقرار الكلي التأثير على النمو الاقتصادي وما هي طبيعة

العلاقة التي تربط بين مؤشرات الاستقرار الكلي بالنمو الاقتصادي.

◆ ما مدي مساهمة مؤشرات الاستقرار الكلي في تحقيق النمو الاقتصادي.

◆ ما هي درجة الارتباط بين مؤشرات الاستقرار الكلي والنمو الاقتصادي.

2. أهداف الدراسة (البحث):

نسعى من خلال هذا البحث بلوغ الأهداف التالية:

- اكتشاف نوعية العلاقة ما بين مؤشرات الاستقرار الكلي والنمو الاقتصادي.
- الرغبة في معرفة مدى مساهمة الاستقرار الكلي في تحقيق النمو الاقتصادي.
- محاولة فهم العلاقة بين الاستقرار الكلي والنمو الاقتصادي من خلال نموذج قياسي.
- محاولة دراسة اقتصادية وقياسية واختبار لعلاقة الارتباط بين الاستقرار الكلي ومعدلات النمو.

3. منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث سنعمد الأسلوب التحليلي بشقيه الوصفي والتحليلي والكمي التحليلي بما يتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة، حيث يستخدم المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بالجوانب النظرية للدراسة من خلال إبراز بعض النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي، استخدام المنهج الإحصائي التحليلي أو الكمي التحليلي عن طريق استعمال القياس الاقتصادي ومختلف الأساليب الكمية، الذي يعتبر ضروريا لتشخيص وقياس، ومعالجة هذه الظواهر ونمذجة العلاقة المتواجدة بينهما وتحليل العلاقة الموجودة بين مؤشرات الاستقرار الكلي المتمثلة بمعدل الاستثمار، معدل التضخم، نسبة الصادرات إلى الواردات، والنمو الاقتصادي ولمعالجة هذه النمذجة تم استخدام مجموعة من التقنيات الإحصائية والرياضية والمتمثلة في النماذج القياسية لمعطيات بانيل والتي تساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها، حيث تعتبر نماذج بانيل من النماذج الملائمة في هذا النوع من الدراسات، نظرا لاهتمامها بكل من الأثر الفردي (الدول) والأثر الزمني في تحديد العلاقة بين

المتغيرات، وتأخذ بعين الاعتبار كل من العامل الثابت بين الأفراد إن وجدت والأثر العشوائي كذلك إن وجد، وهذا ما يسمح من مقارنة الدول فيما بينها.

4. مصادر البيانات وفترة الدراسة:

انطلاقاً من قاعدة بيانات البنك العالمي توفرت لدينا جملة من المعطيات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية لعينة من دول العالم خلال الفترة 1980-2005 وبسبب وجود بيانات مفقودة فإن العينة المستعملة في البحث اقتصرت على 53 دولة.

مفهوم النمو:

سنعتمد في تحليل موضوع بحثنا على التعريف التالي:

النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الفردي الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، أي هو التوسع في الإنتاج الإجمالي لكل السلع والخدمات لبلد ما خلال فترة معطاة¹ ولتكن لدينا الخصائص التالية:

- معدل نمو الناتج لكل مواطن مرتفع، مرفق بمعدل مرتفع لفاعلية وحدة العمل ومعدل مرتفع للتغيرات الهيكلية².
- مفهوم آخر أكثر شمولية وأكثر قبول للنمو الاقتصادي المطلق، يمكننا اصطلاحاً وصف وتعريف النمو الاقتصادي حسب إمكانيات الحفاظ على المواطنين العاملين في حالة ارتفاع سريع مع الاحتفاظ أو ارتفاع لمستوى المعيشة فقط³.
- يهتم النمو الاقتصادي بشرح أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في مجال البرمجة الرياضية الاقتصادية من خلال عرضها تحت شكل نظام معادلات بتحضير نماذج اقتصادية كلية تحليلية وتنبؤية.

¹- régis bénichi, marc nousch, la croissance aux XIXeme etXV eme scieles , 2eme édition ; paris ; édition marketing , 1990,pp46-47.

²-Jean Arrons , les théories de la croissance , paris édition du seuil, 1999,p9.

³-S.KUSNETS. croissance et structure économique calnlévlg, paris , 1972, page 29.

فالنمو الاقتصادي الجيد هو ذلك النمو الذي يراعي كل مجالات التنمية البشرية فهو النمو الذي:

- يولد التشغيل التام وضمان وسائل العيش.
- يشجع حرية ومراقبة الفرد حول مصيره.
- يوزع الفوائد بصفة عادلة.
- يحمي مستقبل التنمية البشرية.⁴

مفهوم معطيات بانيل:

معطيات بانيل تسمى أيضا بالمعطيات الطولية عبارة عن معطيات لها بعدين فردية وزمانية، وهناك نوعان:

- ◆ نموذج بانيل متوازن، إذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد .
- ◆ نموذج بانيل غير متوازن، في هذه الحالة الفترة الزمنية تختلف من فرد لآخر أي هو البانيل الذي تغيب فيه بعض المشاهدات لمجموعة من الأفراد (بيانات مفقودة).⁵

تتميز نماذج بانيل عن باقي النماذج ببعدها الثنائي المتمثل في البعد المقطعي الذي يأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن الذي يمثل البعد الزمني.⁶

- ◆ كذلك تهتم بالجزء المهم من الدراسة والذي يتمثل في إظهار عدم تجانس الأفراد، وتأثير الخصائص الفردية الغير المشاهدة بمعنى معطيات بانيل تقضى على مشكل تجانس العينة.⁷

⁴ - Problèmes économiques la croissance économique pourquoi la croissance ? la croissance pourquoi ? la documentation française , hebdomadaire 1977,page 69.

⁵ - régis bourbonnais , économétrie, manuel et exercices corrigés, 7 édition , paris ,2009, p327.

⁶ - Christophe MURLIN , économétrie des données de panel pp20-29.

⁷ - DAMODARN Gujarâtî , économétrie ,4^{eme} édition , édition de Bæck , paris 22004, pp 634-635.

➤ الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية.

في هذا البحث سندرس العلاقة التي تربط الاستقرار الكلي⁸ والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2005 في مجموعة من الاقتصاديات فاعتمدنا على بيانات بانيل التي تجمع بين هذين البعدين وهم السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية في نفس الوقت. السلاسل الزمنية عبارة عن مشاهدة قيم متغيرات أو عدة متغيرات على فترة زمنية لنفس الفرد بينما البيانات المقطعية هي مشاهدة قيم متغيرة أو عدة متغيرات لعدة وحدات (أفراد، مجموعات) في نفس اللحظة الزمنية، أما معطيات بانيل نشاهد قيم المتغيرات لعدة وحدات في آن واحد وخلال عدة فترات. وبالتالي خصوصية نماذج بانيل، يبقى في أخذها بعين الاعتبار الأثر الزمني والأثر الفردي، الأفراد هم الوحدات الإحصائية المشاهدة (المستهلكين، المؤسسة، البلد....الخ) خلال مجالات زمنية منتظمة.

ويمكننا التعبير عن هذه العلاقة بنموذج قياسي يعطى بالصيغة التالية⁹:

$$Dlogy_{it} = \alpha_{0i} + \lambda_t + \alpha_{1i}logy_{0it} + \alpha_{2i}logn_{it} + \alpha_{3i}logsk_{it} + \alpha_{4i}logh_{it} + \alpha_{5i}varouv_{it} + \alpha_{6i}INFL_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبالتالي سنحاول إيجاد العلاقة التي تربط بين المتغيرين:

- المتغير التابع « معدل النمو ».

⁸ - النمو المستقر والنمو المتوازن: لا يجب الخلط ما بين الاستقرار والتوازن ،

- توازن النمو هو لما يرتفع الإنتاج في المدى الطويل مع توازن الإقتصاد الكلي (تساوي ما بين الإدخار والاستثمار)، ومع التشغيل الكامل، لو نضع g هو معدل نمو الاقتصاد ، معدل نمو السكان النشيطين، ومعدل الإدخار، و V معامل الرأسمال (نسبة الرأسمال إلى الإنتاج)، إذن شرط التوازن

يكتب $g = n = s/v$

أما استقرار النمو هو وجود ميكانيزمات العودة إلى التوازن عند الابتعاد عنه.

⁹ - لمزيد من التفاصيل عن كيفية الحساب ارجع إلى:

⁹ - Patrick Se veste, économétrie des données de paris édition Dunod , paris , 2002, pp69-70.

- المتغير المفسر « متغيرات شروط البداية، ومتغيرات الاستقرار الكلي ».

من خلال تقدير¹⁰ هذا النموذج الخاص بالمعطيات لدينا:

◆ نتائج تقدير نموذجي التأثيرات الثابتة الجماعية والتأثيرات الثابتة الفردية:

◆ فمن خلال النتائج تأخذ الإحصائية F_c القيمة¹¹ 30.97 وهي أكبر من القيمة

الدرجة للتوزيع F عند مستوى معنوية 5 % وعليه نقبل فرضية وجود تأثير

فردى ثابت.¹²

◆ نتائج تقدير نموذجي التأثيرات الزمنية وغياب التأثيرات الزمنية:

◆ في هذه الحالة الإحصائية F_c تساوي 0.9318 والتي في هذه الحالة أقل من

القيمة الدرجة للتوزيع F عند مستوى معنوية 5 % فنقبل فرضية غياب

التأثير الزمني، ويفسر وجود التأثير الزمني الثابت في النموذج بأن البلدان لا

تستفيد من نفس الإصلاحات الاقتصادية في نفس الوقت سنرى الآن فيم إذا

كانت هذه التأثيرات الفردية ذات طبيعة عشوائية¹³.

◆ عند دراسة السلاسل تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول فنقبل فرضية

غياب التأثير الزمني، عند مستوى معنوية 5 %.

◆ تأخذ إحصائية هوسمان¹⁴ القيمة 3.0306 وهي أقل من القيمة الدرجة

للتوزيع F بدرجة حرية مساوية لـ 5 وعند مستوى معنوية 5 % ، وبناء على

ذلك يمكن القول أن التأثيرات العشوائية تكون غير مرتبطة مع المتغيرات

¹⁰ - Christophe HURLIN, l'économétrie des données de panel , séminaire méthodologique , école doctorale edocif pp25-31.

¹¹ - لمزيد من التفاصيل عن كيفية الحساب ارجع إلى:

- willian green , économétrie , édition Pearson, paris, 5^{eme} édition , 2005 ,p 277.

¹³ - Michel Juillard , données de panel , cours d'économe trie , 2006,pp25-26.

¹⁴ -- william green ,op cit, pp289-290.

المفسرة في النموذج ويكون نموذج التأثيرات العشوائية¹⁵ في هذه الحالة أحسن نموذج ويكتب على الشكل التالي¹⁶:

$$Dlogy_{it} = \alpha_{0i} + \lambda_t + \alpha_{1i}logy_{0it} + \alpha_{2i}logn_{it} + \alpha_{3i}logsk_{it} + \alpha_{4i}logh_{it} + \alpha_{5i}varouv_{it} + \alpha_{6i}INFL_{it} + \varepsilon_{it}$$

➤ التحليل البياني للمعطيات المستعملة في الدراسة:

المجموعة الأولى: البلدان المرتفعة الدخل.

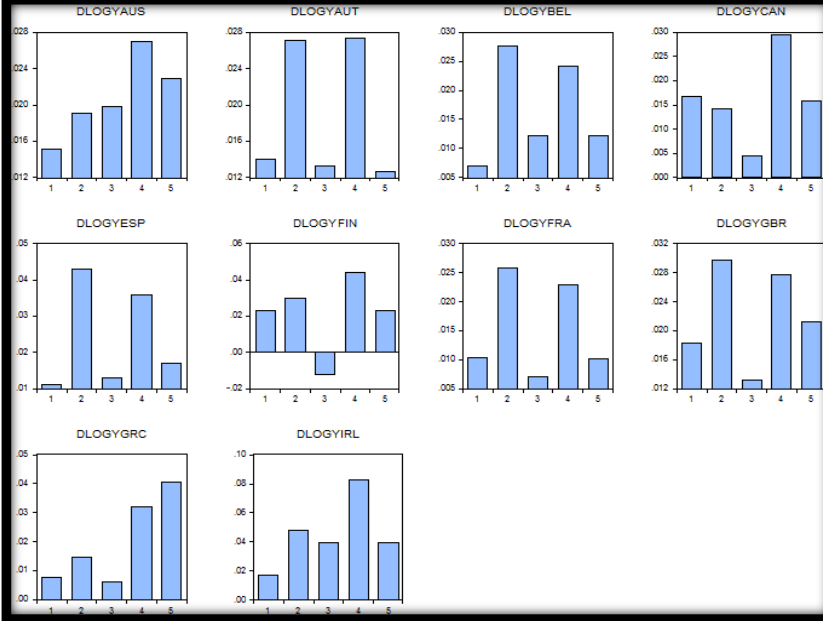
يمثل الشكل التالي متوسط معدل النمو لمجموعة الاقتصاديات المرتفعة الدخل خلال الفترة الزمنية 1980-2005.

الشكل: التمثيل البياني لمعدلات النمو لمجموعة الاقتصاديات المرتفعة الدخل.

¹⁵ وجود التأثيرات العشوائية الفردية في النموذج تحسن من دقة المقدرات وتضمن تقييما جيد لتباين المعلمات المقدرة.

¹⁶ لمزيد من التفاصيل ارجع إلى:

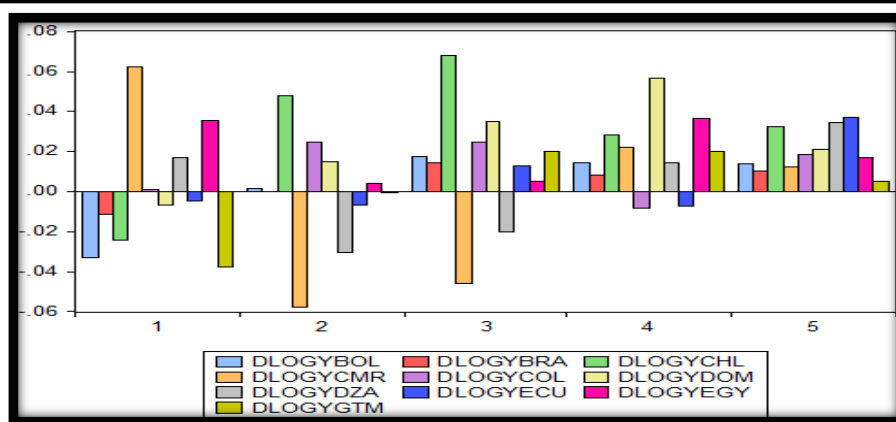
-Michel Juillard , données de panel , cours d'économetrie , 2006,pp25-26.



المصدر: اعتمادا على قاعدة البيانات الاقتصادية المرتفعة الدخل وباستخدام برنامج Eviews7.

الأعمدة البيانية تبين أن معدلات النمو في مجموعة الاقتصاديات المرتفعة الدخل كلها مرتفعة ما عدا دولة واحدة التي سجلت معدل نمو سلبي خلال الفترة (1995-1991) وهي فنلندا أما أيرلندا فقد بلغت أكبر معدل نمو خلال الفترة (1995-2000).
المجموعة الثانية: البلدان المتوسطة الدخل.
 يمثل الشكل متوسط معدل النمو لمجموعة الدول المتوسطة الدخل.

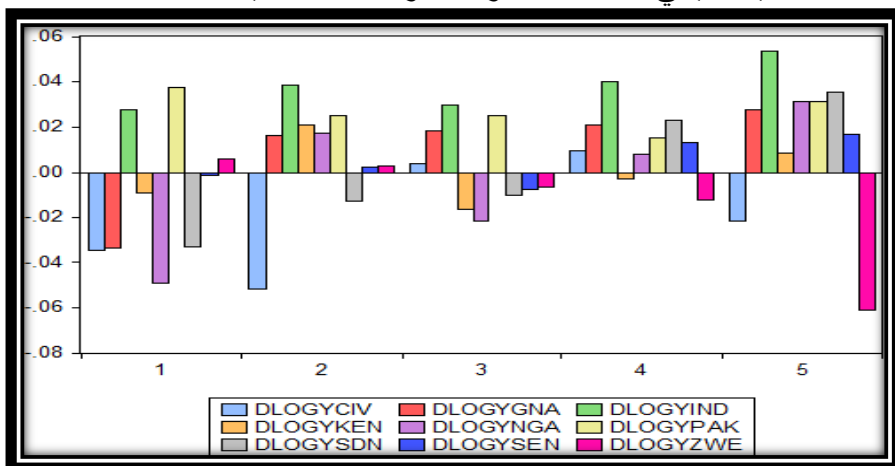
الشكل: التمثيل البياني لمعدلات النمو لمجموعة الاقتصاديات المتوسطة الدخل.



المصدر: اعتمادا على قاعدة البيانات الاقتصادية المتوسطة الدخل وباستخدام برنامج Eviews7

الشكل البياني يوضح أن معدلات النمو جد متفاوتة ما بين الدول المتوسطة الدخل إذ معدل النمو يكون في حده الأعلى خلال الفترة (1991-2005) وذلك بالنسبة للشيلي مثلا، كما بلغ حده الأدنى خلال الفترة (1986-1990) وذلك بالنسبة للكمرون. **المجموعة الثالثة: البلدان المنخفضة الدخل.**

يمثل الشكل متوسط معدل النمو عبر الزمن لـ 9 دول خلال 5 فترات. الشكل: التمثيل البياني لمعدلات النمو لمجموعة الاقتصاديات المنخفضة الدخل.



المصدر: اعتمادا على قاعدة البيانات الاقتصادية المنخفضة الدخل وباستخدام برنامج Eviews7

نلاحظ من خلال التمثيل البياني الممثل لمجموعة الاقتصاديات المنخفضة الدخل أن معدل النمو يبلغ الذروة خلال الفترة (2000-2005) بالنسبة لاندونيسيا ويبلغ أدنى حد له وفي نفس الفترة في زيمبابوي.

➤ تحليل النتائج:

✓ المستوى الأولي للدخل الفردي:

بالنسبة للعينة ككل تظهر نتائج التقدير ارتباط معدل النمو بعلاقة سلبية مع المستوى الأولي للدخل الفردي (-0.025)، بالنسبة إلى ذلك معنوية إحصائية عند 5% ($\text{Prob}=0.015$).

وبالنسبة لمجموعة البلدان المرتفعة الدخل تظهر نتائج التقدير علاقة عكسية بين معدل النمو الفردي والدخل الفردي الأولي (-0.023) وغير معنوية إحصائية (0.049). وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل فإن العلاقة التي تربط بين معدل النمو والدخل الأولي للفرد عكسية كذلك (-0.006) وغير معنوية إحصائية (0.17). أما فيما يخص البلدان المنخفضة الدخل فإن، العلاقة التي تربط ما بين معدل النمو والدخل الفردي الأولي عكسية كذلك (-0.02) وغير معنوية إحصائية (0.12).

✓ معدل النمو الديمغرافي:

يؤثر معدل النمو السكاني سلباً على الناتج الفردي الفعلي في نماذج النمو الكلاسيكية، في هذه النماذج معدل نمو ديمغرافي خارجي مرتفع يعمل على تخفيض معدل النمو الفردي من أجل قيم معطاة للمتغيرات الأخرى.

إذا كان معدل النمو الديمغرافي أكبر من معدل نمو الناتج الفردي، فهذا يؤدي إلى انخفاض الناتج الفردي بسبب زيادة عدد الأشخاص الذين ليسوا في سن العمل، ومن جهة أخرى تكون فئة كبيرة من الطاقة موجهة لرعاية الأشخاص الغير البالغين. بالنسبة للعينة الكلية، نتائج التقدير تبين ارتباط $\log n$ بـ Dlogy بعلاقة سلبية (-0.004) وهذا يعني أن تغير معدل النمو الديمغرافي يؤدي إلى تغير معدل النمو الفردي في الاتجاه المعاكس وغير معنوي إحصائياً.

بالنسبة لمجموعة البلدان المرتفعة الدخل تبين نتائج التقدير أن هناك علاقة إيجابية ما بين المتغيرين هذا يعني أن زيادة النمو السكاني يساهم في زيادة الدخل الفردي في الدول المرتفعة الدخل، وقدر معامل $\log n$ بـ 0.0003 وغير معنوي إحصائياً.

أما بالنسبة لبلدان المجموعة الثانية فإن العلاقة التي تربط $\log n$ بـ Dlogy سلبية وقدر معامل $\log n$ بـ -0.025 وذات معنوية إحصائية جد مرتفعة. أما فيما يخص البلدان المنخفضة الدخل نتائج التقدير بينت لنا أن هناك علاقة عكسية ما بين $\log n$ و Dlogy (-0.025) وغير معنوية إحصائياً.

✓ معدل الاستثمار:

تبين نماذج النمو الكلاسيكية أن قيمة خارجية مرتفعة لمعدل الاستثمار ترفع من المستوى التوازني للناتج الفردي. عند استعمال العينة الكلية، نتائج التقدير تعطي قيمة مقدرة لمعامل Logsk مساوية لـ 0.046 وبالتالي هذه المتغيرة مرتبطة وبمعنوية إحصائية مرتفعة مع معدل النمو الفردي

(Prob= 0.0005) ، وهذا يعني أن تغير معدل الاستثمار تؤدي إلى تغير معدل النمو الفردي في نفس الاتجاه. وعند استعمال المجموعة الأولى، هذه المتغيرة غير معنوية إحصائياً ومعلمتها المقدرة تساوي 0.084. وباستعمال مجموعة الاقتصاديات المتوسطة الدخل، فـLogsk ذات معنوية إحصائية جد مرتفعة وقدرت معلمتها بـ0.04. أما عند استخدام مجموعة الدول المنخفضة الدخل فإن نتائج التقدير أوضحت أن Logsk غير معنوية إحصائياً ومعلمتها قدرت بـ0.022.

✓ الرأس المال البشري:

إن ارتفاع مستوى الرأس المال البشري ، يسمح بزيادة قدرات اكتساب التكنولوجيات الحديثة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف تقليد التكنولوجيا المبتكرة في أماكن أخرى. إذا كان الرأس المال البشري يؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو الفردي، فهذا لأنه يضم مجموعة أخرى من الخصائص مثل الوضعية الصحية الجيدة والتي تساهم في بناء قاعدة اقتصادية جيدة. نتائج التقدير للعينة ككل تبين ارتباط هذه المتغيرة بعلاقة إيجابية مع معدل النمو الفردي والمعلمة المقدرة لهذه المتغيرة تأخذ القيمة 0.072 وغير معنوية إحصائياً. والمعلمة Logh و Dlogy كذلك عند استعمال المجموعة الأولى بينت النتائج وجود علاقة إيجابية ما بين معدل النمو الفردي والرأس المال البشري والمعلمة المقدرة تساوي إلى 0.018 وغير معنوية إحصائياً. أما عند استعمال المجموعة الثانية توصلنا إلى العكس أي وجود علاقة عكسية ما بين المتغيرتين (-0.0012) وغير معنوية إحصائياً. التقدير باستعمال المجموعة الثالثة أوضحت النتائج أن العلاقة إيجابية ما بين Logh و Dlogy والمعلمة المقدرة قيمتها هي 0.012 وغير معنوية إحصائياً.

✓ تباين نسبة الصادرات إلى الواردات :

الانفتاح على العالم يؤدي إلى توجيه الموارد نحو الاستعمالات الأكثر فعالية، ويعطى بذلك تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي نتيجة للانتشار التكنولوجي، ولكن هذه التأثيرات تتوقف على نوعية مخزون الرأس المال البشري المتوفر إذ أنه إذا كانت اليد العاملة مؤهلة فإن هذا يسهل من اكتساب التكنولوجيات المحولة نتيجة للانفتاح الاقتصادي، وبذلك يكون له تأثير أكبر على معدل النمو الفردي. حسب نتائج التقدير وجد أن هذه المتغيرة ترتبط سلباً مع معدل النمو الفردي، وذلك عند استعمال العينة الكلية (-0.077) وكذلك عند استعمال المجموعات الثلاث على التوالي (-0.116)، (-0.043)، (-0.095) ولكنها غير معنوية إحصائياً في كل الحالات.

✓ معدل التضخم:

يعتبر التضخم مؤشر من مؤشرات الاستقرار الكلي.

المعلمة المقدرة لـ INFL تساوي إلى (1,5) وهي غير معنوية إحصائياً وذلك عند استعمال العينة الكلية أما عند استعمال المجموعة الأولى والثانية والثالثة وجدنا القيمة لمعامل معدل التضخم تساوي (0.0015)، (-1.59) ولكنها غير معنوية إحصائياً، وفي الأخير نجد أن هذه المتغيرة مرتبطة وبمعنوية إحصائياً مرتفعة مع معدل النمو الفردي (-0.0004).

➤ الوصف الإحصائي للمعطيات:

جدول: الوصف الإحصائي للمعطيات

Colonne1	DLOGY?	LOGY0?	LOGN?	LOGSK?	LOGH?	VAROUV?	INFL?
Mean	0.004484	8.641358	0.217287	2.999899	0.636610	0.021777	33.94827
Median	0.015656	8.623342	0.438605	3.018463	0.641350	0.005971	7.233380
Maximum	0.085714	10.42798	1.631420	3.696076	1.300400	0.691594	2692.513
Minimum	-0.684557	6.590643	-2.784358	1.663588	0.046100	9.93E-11	-0.436898
Std. Dev.	0.079141	1.028974	0.849138	0.246583	0.297375	0.065271	222.6527
Skewness	-6.518481	-0.222646	-1.058647	-0.949825	0.139818	7.185508	11.07018
Kurtosis	50.89638	1.784741	3.838828	6.565702	2.143856	63.46768	125.5094
Jarque-Bera	26282.94	17.86816	55.32337	174.1109	8.652567	41203.91	165320.0
Probability	0.000000	0.000132	0.000000	0.000000	0.013217	0.000000	0.000000
Sum	1.147989	2212.188	55.62552	767.9741	162.9721	5.574975	8690.756
Sum Sq. Dev.	1.597126	269.9910	183.8638	15.50481	22.55010	1.086374	12641424
Observations	256	256	256	256	256	256	256
Cross sections	53	53	53	53	53	53	53

المصدر: اعتماداً على قاعدة البيانات للبنك العالمي وباستخدام برنامج Eviews7.

➤ أهم النتائج:

على المستوى النظري:

- إن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل القومي الإجمالي، بل يتعدى هذا المفهوم حدوث تحسن في مستوى معيشة الأفراد ممثلاً بزيادة

نصيبه من الدخل الفردي الحقيقي، ومن ثم تعرفنا على بعض الأساسيات في النمو الاقتصادي (أشكال النمو والعوامل المحددة له).

- إن مختلف المدارس الاقتصادية تتفق على عرض بعض نماذج النمو التي ضمت بعض نماذج النمو الداخلي¹⁷ كما استنتجنا أن لهذه الأخيرة أساسا تقوم عليه، وهو النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي (نموذج صولو)¹⁸.
- إن النموذج يوفر الإطار النظري لتحليل النمو الداخلي الذي توصلنا من خلاله إلى أن المعرفة تلعب دورا نسبيا في تحقيق النمو انطلاقا من فكرة التعلم بالتمرن وهو ما جاء به نموذج رومر (1986)¹⁹ بعدها تناولنا نموذج لوكاس (1988) الذي توصلنا من خلاله إلى أن الرأس المال البشري عامل إنتاج يتم عن طريق التعليم والتدريب²⁰.
- أشرنا إلى العلاقة التي تربط مؤشرات الاستقرار الكلي بالنمو، وفي الجزء الأخير قمنا بدراسة وصفية للمعطيات المستعملة في البحث.

✚ على المستوى التطبيقي:

تمكننا خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها على عينة من الدول، حيث تطرقنا إلى مفهوم نماذج بانيل والميزة الأساسية لها، تحديد وتقدير النموذج الإجمالي وفي الأخير تحليل نتائج التقدير.

- من خلال تحليلنا لهيكل الدراسة، أسفرت نتائج الدراسة القياسية التي أجريت على عينة احتوت على 53 دولة خلال الفترة 1980-2005 استخلصنا ما يلي:

¹⁷- لمزيد من التفاصيل ارجع إلى:

- Mohamed Tlili Hamidi et autres , op cit , pp149.

- Dominique Ouellec pierre ralle , pp 41-42.

-Robert. J. BARRO, XAVIE SALA ,MARTIN, op cit .page44.

-Doménique Guellec Pierre Ralle, les nouvelles théorie de la croissance , 5^{eme} ed , la découverte, paris 2003, page 39.

¹⁸ - Alain Beitone, christir dolo, économie , France, dépôt légal 2001, p291-292.

¹⁹- لمزيد من التفاصيل ارجع إلى:

Gilbert Abraham , Frois, croissance innovations , bulles spéculatives , ed. économisa, paris , dépôt légal, septembre ,2003,pp45-46

²⁰- لمزيد من التفاصيل ارجع إلى:

- Kathelne Schubert , macroéconomie , comportements et croissance , France , 1996 , page 247.

➤ على وجود علاقة ارتباط موجبة بين النمو والاستثمار وبين الرأس المال والنمو، كما ظهرت علاقة سلبية ما بين التضخم والنمو وكذلك ما بين تباين نسبة الصادرات إلى الواردات والنمو. النتائج المتوصل إليها توافق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

- وإنما هناك متغيرات أخرى للاستقرار الكلي ممكن إدراجها والقيام بالدراسة عليها (كمتغير الفروقات في الأسعار ما بين سعر السوق العادية والسوق الموازية،...)

خاتمة

أسفرت نتائج الدراسة القياسية التي أجريت على عينة احتوت 53 دولة خلال الفترة 1980-2005 على وجود علاقة ارتباط موجبة بين النمو والاستثمار وبين الرأس المال والنمو، كما ظهرت علاقة سلبية ما بين التضخم والنمو وكذلك ما بين تباين نسبة الصادرات إلى الواردات والنمو.

استقرار كلي، يعني معدل استثمار مرتفع، مستوى دراسي مرتفع، توازن خارجي ومستوى منخفض للتضخم كل هذه العوامل تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو وتحسن المستوى المعيشي للأفراد أي الدخل الفردي، وبصفة عامة نتائج الدراسة تشير إلى أن الاستثمار والرأس المال البشري يؤثران بطريقة إيجابية على النمو الاقتصادي لجميع بلدان العينة، أما النمو الديمغرافي كذلك تباين نسبة الصادرات إلى الواردات والتضخم فهي متغيرات تؤثر بشكل سلبي على النمو الفردي ماعدا متغيرة النمو الديمغرافي فهي تؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو الفردي في البلدان المرتفعة الدخل بسبب وجود اليد العاملة المؤهلة في هذه البلدان.

➤ آفاق الدراسة:

بعد الانتهاء من هذا البحث أقترح بعض المواضيع في هذا الموضوع كبحوث جديدة لفتح أبواب وآفاق واسعة منها:

- ✓ إدراج متغيرات أخرى للاستقرار الكلي والقيام بالدراسة عليها.
- ✓ متغيرة الفروقات في الأسعار ما بين سعر السوق العادية والسوق الموازية.
- ✓ دراسة النمو الاقتصادي الحدي للدول المتقدمة ومقارنتها مع الدول المتخلفة بإدراجها متغيرات الاستقرار الكلي خلال فترة معينة أو القيام بدراسة تحليلية قياسية لبعض المتغيرات الاقتصادية
- الكلية ذات أثر (فعالية كبرى) أي الاستقرار الكلي على النمو الاقتصادي (كالمتغيرة المذكورة أعلاه).

- ✓ نمذجة السياسات الاقتصادية الكلية (نقدية ومالية) تعبيراً عن الاستقرار الكلي ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي .
- ✓ قياس النمو الاقتصادي في الدول بمقدار ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات (نشاط اقتصادي) أو بمستوى متغيرات اقتصادية أخرى أكثر جدوى وفعالية.

دراسة قياسية للاستقرار الكلي والنمو الاقتصادي بالاعتماد على كل متغيرات الاستقرار الكلي والمساعدة من أجل إبراز أهم المتغيرات الرئيسية المعبرة عن الاستقرار الكلي والمتحركة في النمو الاقتصادي بدقة في كل بلد أو دراستها باستعمال السلاسل الزمنية -دراسة حالة الجزائر-

المراجع:

أولا -المراجع باللغة العربية:

1. إلسا أفسون، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، 1997 .
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
3. البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002.
4. محمد البناء، التخطيط والتنمية الاقتصادية، جامعة المنوفية، 1992.
5. ميشل تودارو، ترجمة محمود حسين حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، 2007.
6. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
7. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية و المفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.
8. رمزي علي سلامة، اقتصاديات التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1991.
9. اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاديات التنمية، نظريات التنمية والنمو واستراتيجيات التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
10. يوسف عبد الله صايخ، مقررات التنمية الاقتصادية، العربية، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985 .
11. عمر صخري، تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
12. عبد المطلب، عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2007.
13. محمد عبد العزيز عجمية و محمد عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
14. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية للطبع والنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1998.
15. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

16. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006.
17. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للطبع و النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002/2003.
19. إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008.
20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للطبع و النشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
21. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية و سياساتها وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
22. محمد مدحت عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
23. محمد مدحت مصطفى وآخرون، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
24. سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2000.
25. الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، عمان، دار وائل للنشر، 2003.
26. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973.

ثانيا- المراجع باللغتين الأجنبية:

1. J.F.jocques-A.rebeyrol, manuel et exercices, corrigés, croissance et fluctuations, analyse macroéconomique de la croissance, France, dépôt légal, septembre, 2001.
2. Albertin Jean-Marie, lexique d'économétrie, paris, Dalloz, 6 eme édition, 1999.
3. Abraham-frois Gilbert, croissance innovations bulles, spéculatives, edeconomica, paris, dépôt légal; septembre, 2003.
4. Alban thomas, économétrie des variables qualitatives, édition dunod, paris, 2000.
5. Arrous Jean, les théries de la croissance, paris édition du seuil, 1999.
6. Belmokaden Mostapha, efficience de pappareil, productif algérien, Tlemcen, 1994.
7. Alainbertone et autres, economie, 3 emee dition, paris, dépôt légal, octobre, 2006.

- .8 Alainbeitonc, christindollo, economie, France, dépôt légal, 2001
- .9 Ericbosserelle, dynamique économique, croissance crises cycles, édition gualino, 2004.
- .10 Abdellah boughaba, analyse et évaluation de projets, berti édition, imprimé en France, paris, 1999.
- .11 Régis Bourbonnais, économétrie, manuel et exercices, corriges, 7eme édition, paris, 2009.
- .12 Régis Bourbonnais, économétrie, manuel exercices corriges, 7eme édition, paris 2009.
- .13 Jaque Brasseul, introduction à l'économétrie du développement, armond, colin, édition, paris, 1993.
- .14 Bernard Bret, le tiers monde, croissance développement, inégalité, collection lissage,2002.
- .15 Philippine cour, hervve le biham et Henristerdyniak, la croissance potentielle, centre d'études perspectives et d'informations internationales, France,1998.
- .16 Philippe dareau, croissance et politique économique, avant-propos de Christian bordes, 1 édition, Belgique,2003.
- .17 Stanley Fischer et autres, macrocro economie, 3emeédition, édition dunod, paris, 2002.
- .18 Wwilliam green, econométrie, édition Pearson, paris, 5emeédition, 2005.
- .19 Dominique Guellec pierre ralle, les nouvelles théories de la croissance, depot legal, paris, janvier 1995.
- .20 Dominique guellec pierre ralle, les nouvelles théories de la croissance, 5 édition, la découverte, paris, 2003.
- .21 Damodarn gujarati, econométrie, 4emeédition, édition de boeck, paris, 2004.
- .22 Robert j.baarro, Xaviersala.I.martin, la croissance économique, France, dépôt légal, juillet,1996.
- .23 jack Johnston et john dinaro, econometric methods, edition 1997.
- .24 Michelle Julliard, données de panel, cours d'économétrie, 2006.
- .25 Ulrichkohli, analyse de macroéconomie, édition de Boeck, paris, 1999.
- .26 Paul krugman, robin Wells, macroéconomie, traduction de la 2eme édition américaine par laurentbaechele, 1er édition, dépôt légal, paris, octobre 2009.
- .27 Gregory mankiw, macroéconomie, 3eme édition, édition de Boeck, Belgique, 2003.
- .28 Gregory mankiw, principes de l'économie, paris, dépôt légal, janvier,1998.
- .29 Gregory mankiw, macroéconomie, 3eme édition, édition de Boeck, paris, 2000.
- .30 Mare nouchi, croissance, histoire économique édition dalloz, France,1996.
- .31 Michelle de mourgves, macroéconomie, monétaire, paris, dépôt légal, janvier,2000.

- .32 Norel Philippe, problèmes du développement économique, mémo seul, paris,1997.
- .33 Dwight perkins, économie du développement, 3eme édition de boeck, Belgique, 2008.
- .34 J.longatte, pranlove, C.viprey, économie générale, 3eme édition, dépôt légal, France, avril 2001.
- .35 Katheline Schubert, macroéconomie, comportement et croissance, France,1996.
- .36 Patricksevestre, économétrie des données de panel, édition dunod, paris, 2002.
- .37 MohamedtliliHamid, rami Abdelatif, éléments de croissance économique, cours avec exercices, questions de réflexion et qcm corrigés, dépôt légal, Tunisie, 2009
- .38 Farukulguen, les théories de la croissance, UFR économie, France, 2005.